الصحافة الجزائرية الخاصة: رهانات وتحديات

د.عبدالرحمان قنشوبة
جامعة الجلفة

ملخص

يتناول هذا المقال الرهانات التي تواجه الصحافة الجزائرية الخاصة و مراحل تطورها منذ نشأتها سنة 1990 مع ظهور التعددية السياسية بدافع دستور فيفري 1989 وصدور قانون الإعلام 90/07 لسنة 1990، حيث عرفت هذه الصَحافة في بداياتها فترة ذهبية إلى غاية 1993، ثم تراجع دورها مع تدهور الوضع الأمني و فرض الرقابة المسبقة على كل ما ينشر مما أدى إلى عشرات الدعوات القضائية ضد الصَحف و حالات الإيقاف، والاغتيالات التي طالت عديد الصَحفيين، ثم جاءت مرحلة بدأت سنة 1999، عرفت بتقييد الممارسة الإعلامية، حيث تراجع أداء الصحف، إلى غاية صدور القانون العضوي للإعلام في 12 جانفي سنة 2012، و بعد هذا القانون و نتيجة للأزمة الاقتصادية الحالية و دخول الصحافة الإلكترونية على الخط، دخلت الصحافة المكتوبة في الجزائر مرحلة صعبة منذ فترة، ولا مفر من الانتقال إلى الاحترافية والتفتح على تخصصات جديدة.

الكلمات المفتاحية: الصحافة الجزائرية الخاصة – تطور الصحافة الخاصة بالجزائر – رهانات الصحافة الخاصة بالجزائر.

Résumé en Français

Cet article traite les enjeux de la presse algérienne privée et les étapes de son développement depuis sa création en 1990 après l'avènement du pluralisme politique avec la Constitution de Février 1989 et la promulgation du code de l'information 07/90 de 1990. De cette année jusqu'à 1993, cette presse a connu son âge d'or, après quoi son rôle a régressé du fait de la détérioration de la situation sécuritaire du pays où une censure préalable est imposée sur tout ce qui est publié. Ensuite, des dizaines de poursuites judiciaires et des suspensions de journaux ont été enregistrées, outre les assassinats de plusieurs journalistes. Puis est venue en 1999 une époque connue par la restriction de l'activité journalistique, jusqu'à la promulgation de la loi organique des médias le 12 Janvier 2012. Suite à cette loi, et en raison de la crise économique actuelle et de l'essor phénoménal de la presse électronique, la presse écrite algérienne est entrée dans une phase difficile dont l'issue n'est autre que le passage au professionnalisme et l'ouverture à de nouvelles disciplines.

Mots-clés: presse algérienne privée - développement de la presse algérienne privée - enjeux de la presse algérienne privée.

مقدمة

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا كبيرا في تاريخ الجزائر و قد نتج عنها إقرار التَعددية السَياسية والإعلامية بموجب دستور فيفري 1989. و بصدور قانون الإعلام 90/07 لسنة 1990 ظهرت مرحلة جديدة وهي مرحلة التَعددية الإعلامية، التي تجسدت بميلاد الصَحافة الخاصة.

وقد عرفت الصَحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر في بداياتها فترة ذهبية، و تغلبت على الصَحافة العمومية في كل الجوانب، و أقبل عليها القراء من كل شرائح المجتمع، وازداد توزيعها بشكل ملفت، غير أن مرسوم حالة الطوارئ في التاسع من فيفري 1992 قضى على آمال الازدهار و التطور في ظل حرية الصَحافة و قانون 1990، فتم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993، و في يونيو 1994، جاء مرسوم الإعلان

الأمني الذي فرض الرقابة المسبقة على كل ما ينشر في الجرائد. وتقلص دور الصَحافة الخاصة في المجتمع، و في شهر نوفمبر 1994، و بموجب القرار المتعلق بالأمن القومي تمت مصادرة عديد الصَحف لفترات متفاوتة. و ازدادت الضغوط و القيود القانونية الأمر الذي أدى إلى عشرات الدعوات القضائية ضد الصَحف و العديد من حالات الإيقاف للصحافيين عن عملهم. كما استعملت السَلطة وسيلة الإشهار، والمطابع و الورق للضغط على الصَحافة الخاصة والتحكم فيها.

ومن جهة أخرى لم ينجح الصَحفيون في الجزائر في تنظيم عملهم النقابي، و طالت الاغتيالات عديد الصَحفيين فغادر بعضهم البلاد خوفا على حياتهم و حياة أسرهم؛ و في سنة 1998، اختفت العديد من الصَحف بسبب إفلاسها، لينزل عدد الصَحف إلى 31 يومية منها ستة صحف عمومية لتمثل الصَحافة الخاصة حصة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أومن خلال الكم.

ثم جاءت مرحلة منذ سنة 1999 عرفت بتقييد الممارسة الإعلامية، وتراجعت حرية الصَحافة لتعود المتابعات القضائية للصحفيين وجر مسؤولي الصَحف الخاصة أمام المحاكم بتهمة القذف والتشهير، و ذلك بموجب قانون العقوبات لسنة 2001 ، و رغم ذلك فقد صدرت في هذه الفترة عناوين إعلامية حققت انتشارا سريعا وقويا منها يومية الشروق اليومي ويومية الفجر، إلى جانب عشرات العناوين الأخرى التي ضاعفت الكم، ونزلت بالكيف إلى أدنى مستوياته.

وبعد أحداث ما سمي بالربيع العربي مع نهاية سنة 2010 و بداية سنة 2011، قررت السَلطة القيام بإصلاحات سياسية وتشريعية، فأصدرت القانون العضوي للإعلام في 12 جانفي سنة 2012، و أحدث هذا القانون هيئة سماها "سلطة ضبط الصَحافة المكتوبة"؛ وقد عارض أغلب الصَحفيين القانون الجديد، بالرغم من بعض الايجابيات التي أتى بها كإلغاء عقوبة السجن، مع إبقائه على الغرامة المالية في حال ارتكاب الصَحفي لمخالفات.

وستحاول الدراسة التعرف على رهانات هذه الصَحافة الخاصة من خلال تجربتها منذ 1990 إلى غاية يومنا هذا خصوصا مع الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على البلاد و دخول الصحافة الإلكترونية على الخط.

مراحل تطور الصَحافة الخاصة بالجزائر من 1989 إلى يومنا هذا

كانت أحداث أكتوبر 1988 الأليمة منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي و في جميع الميادين الأخرى و منها الصَحافة المكتوبة، و بعد إقرار التَعددية السَياسة والإعلامية بموجب دستور فيفري1989 ، مر بالمشهد الإعلامي الجزائري في مرحلته الأولى ثلاث أنواع من الصَحافة وهي الصَحافة الحزبية الصادرة عن الأحزاب السَياسية، الصَحف الحكومية التابعة للقطاع العام، و الصَحافة الخاصة أو المستقلة وهي موضوع الدراسة. و قد ارتبط تطور هذه الصَحافة الخاصة منذ نشأتها سنة 1989 و إلى غاية يومنا، ببعض الأحداث السَياسة التي عاشتها الجزائر.[1]

ومنه يمكن تقسيم تطور الصَحافة الخاصة في الجزائر إلى أربع مراحل أساسية، حيث تختلف كل مرحلة عن الأخرى، مرحلة النشأة و التطور، مرحلة التقهقر، الاستقرار النسبي و مرحلة عودة التراجع.

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة و الازدهار 1989-1991

كانت هذه المرحلة تتويجا لأحداث أكتوبر 1988، و التي من آثارها دستور فيفري 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات و الأحزاب السَياسة و بحرية الصَحافة و تنوعها (المادة 39)، و بعده صدر قانون الإعلام 90/07 لسنة 1990 وظهرت مرحلة جديدة و هي مرحلة التَعددية الإعلامية، التي تجسدت بميلاد الصَحافة الخاصة، حيث ظهرت صحف باللّغة العربية (الخبر، النور، الحياة، الجزائر اليوم، بريد الشرق، الشروق العربي...)؛ كما ظهرت صحف متفرنسة Le Soir d'Algérie, El Watan, Le Matin, Le Nouvel Hebdo, L'Hebdo Liberté, Le Quotidien d'Algérie, L'Observateur, Le Jeune indépendant, Mag Sept...) و الحزبية (المنقذ، النهضة، النبأ، صوت الشَعب، L'Eveil ...) ، والمتخصصة (الوفاء، الرياضي، علاء الدين، Al Simsar, Algérie... Sports) و الساخرة مثل الصح آفة وEl Manchar، و إصدارات جهوية جديدة كالنهار و العناب والفجر، لتدعم الصَحافة العمومية التيَ كانت منفردة بالساحة الإعلامية قبل هذا التاريخ.

وتم إرجاع أسبوعية "المجاهد" لجبهة التَحرير الوطني و حولت معظم الصَحف العامة إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، تراقبها مؤقتا لجان وصاية، كما تم تحفيز أغلبية العاملين في الميدان على اختيار طريق الصَحافة الخاصة، و دفع لهم تسبيق مالي يعادل راتب سنتين من العمل وذلك لتكوين رأسمال، كما قدمت لهم مساعدات معتبرة للتأسيس كالحصول على مقرات مجانا لمدة خمس سنوات وقروض خاصة بالتجهيز، وتدعيم سعر الطباعة وتخفيض الضرائب، مع الحفاظ على حقهم في العودة إلى مؤسساتهم الإعلامية الأصلية في حال فشل مشاريعهم الجديدة[2].

و جاء القانون بتعريف جديد للصحفي، ليصبح التأهيل المهني شرطا أساسيا في الترقية والتعيين والتحويل بدلا من الصَحفي المناضل المنخرط في الحزب، وهذا يعتبر تحولا هاما منذ سنة 1962. وجاء في المادة 33 من القانون ما يلي "تكون حقوق الصَحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء والانتماءات الثقافية و السَياسة ." و في المادة 40 وضح القانون أخلاقيات المهنة وآداب مهنة الصَحافة، وحق الصَحفي في رفض أي تعليمة تحريرية تأتي من خارج المؤسسة الإعلامية التيَ يعمل فيها[3].

وتطورت الصَحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر في هذه الفترة تطورا غير مسبوق وتغلبت على الصَحافة العمومية في كل الجوانب، و أقبل عليها القراء من كل شرائح المجتمع، وازداد توزيعها بشكل ملفت، حيث بلغ مستوى سحب يومية "الخبر" إلى أكثر من 80 ألف نسخة، وتجاوزت "الوطن" الناطقة بالفرنسية ال100 ألف نسخة.

ويرى الباحثون أن لتطور الصَحافة المكتوبة الخاصة في هذه الفترة، أسباب ودوافع عديدة نذكر منها:[4]

1- تعطش القراء الجزائريين إلى الأخبار ذات الرأي المخالف و نقد المسئولين وكشف أخطائهم التيَ كانت تخفيها الصَحافة العمومية.

2- القناعات السَياسة التي كانت لدى أقطاب هذه الصَحافة الخاصة التي تتوافق مع أفكار وتوجهات كثير من الأحزاب السَياسة والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، والتي كانت تنشر أفكارها ومواقفها من الأوضاع على صفحات هذه الجرائد المستقلة.

3- استفادة كثير من هذه الصَحف الخاصة من أموال الإشهار.

4- الأسلوب المميز الذي كانت هذه الصَحف الخاصة تعالج به الأخبار مما جعل القراء يهجرون الصَحف العمومية المعروفة بالمعالجة السطحية للوقائع، وبخطاب لا يختلف عن خطاب السَلطة الذي يتعارض مع حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام.

لقد عرفت هذه الصَحافة الجديدة الناشئة في هذا التاريخ رواجا لا مثيل له، و كانت بذلك هذه المرحلة، وإن كانت قصيرة، بمثابة الانفجار الإعلامي الحر و الفترة الذهبية للصحافة الخاصة في الجزائر كما يسميها البعض.

المرحلة الثانية: مرحلة القيود و المضايقات 1992-1997

تمتد هذه المرحلة من 1992 إلى 1997، أي تشمل مرحلة حالة الطوارئ و الأزمة السَياسة، التي لا زال الشَعب الجزائري يعاني من آثارها المدمرة في مجالات الحياة بما فيها قطاع الإعلام المكتوب.

لم تدم الفترة الذهبية طويلا، حيث جاء مرسوم حالة الطوارئ في التاسع من فيفري 1992 وقضى على آمال الازدهار والنمو والتطور في ظل حرية الصَحافة و قانون 1990، فتم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام سنة 1993[5]

للقضاء على الصلاحيات الهائلة التي منحها إياه المشرع و لإعادة السيطرة على القطاع بتوزيع الصلاحيات على وزارة الثقافة (و هي هيئة حكومية) و إدارات أخرى، بدل فسح المجال أمام أصحاب المهنة لإدارة شؤونهم بنفسهم .

و بعد سنتين و أربعة أشهر من قانون الطوارئ أي في يونيو 1994، جاء مرسوم الإعلان الأمني الذي فرض الرقابة المسبقة على كل ما ينشر في الجرائد، حيث ينص على احتكار السَلطة للأخبار الأمنية ومنع نشر كل خبر أمني لا يأتي من مصادر رسمية[6]، وهو ما يتنافى مع مبدأ حرية الوصول إلى مصادر المعلومة ليتبع هذا القرار جملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من طرف وسائل الإعلام وهي كلها تصب في قالب واحد وهو تضييق الخناق على الصَحافة المكتوبة الخاصة وجعلها تتماشى مع لعبة النظام.

وهكذا تقلص دور الصَحافة الخاصة في المجتمع إذ لوحظ اهتمامها القليل بالاقتصاد والثقافة والمشكلات الاجتماعية التي أصبحت تتخبط فيها فئات عريضة من المجتمع الجزائري بسبب انعدام الأمن وتفاقم الإرهاب و الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر، بالإضافة إلى المرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر من الحزب الواحد إلى التَعددية السَياسة ومن الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر والخوصصة[7].

و كنتيجة لهذا القانون (مرسوم حالة الطوارئ) و في شهر نوفمبر 1994 و بموجب القرار المتعلق بالأمن القومي تمت مصادرة خمس صحف لفترات تراوحت ما بين أسبوعين و ستة أشهر وهذه الصَحف هي: "الأمة"، "El Watan"، "Liberté"، "الحوار" و "الوجه الأخر" .

و أصبحت الصَحافة الخاصة في الجزائر تعاني من ضغوط و قيود قانونية الأمر الذي أدى إلى عشرات الدعوات القضائية ضد الصَحف و العديد من حالات الإيقاف للصحافيين عن عملهم، وكان الإشهار والمطابع والورق من الوسائل التي استعملتها السَلطة للضغط على الصَحافة الخاصة والتحكم فيها؛ فقد بقيت

الدولة في الجزائر تحتكر الإعلان الرسمي و الذي يعد موردا أساسيا للصحافة المستقلة. من جهة أخرى تعد الدولة المالك الوحيد للمطابع التي تشرف على طباعة الصَحف (إلا في سنة 2001، حيث اقتنت جريدتا الخبر و الوطن مطبعة) و كانت الكثير من الصَحف المستقلة ترغم على سحب أعداد معينة فقط وفي بعض الأحيان قد تتأخر عملية الطباعة و في أحيان أخرى ترفض بسبب عدم الدفع. كما أن الصحفيين في الجزائر لم ينجحوا في تنظيم عملهم النقابي و لم تؤدي الحركة النقابية دورها في لم شمل الصَحفيين والدفاع عن حقوقهم إلى يومنا هذا.[8]

و أخطر ما مرت به الصَحافة في الجزائر هو الاغتيالات التي طالت العديد من الصَحفيين مما جعل البعض يغادرون البلاد خوفا على حياتهم و حياة أسرهم، إضافة إلى امتناع البعض الآخر عن التوقيع باسمه في مقالاتهم أو الظهور في الشاشة، و ازدادت الأوضاع سوءا وسادت حالة من الغموض في السياسة الإعلامية ودور الصَحافة. وبدأت المؤسسات الرسمية تطلق خطابات تتكلم عن المصلحة العليا للوطن وعدم المساس بالوحدة الوطنية، وكانت النية ضرب حرية التعبير واسترجاع هيمنة الدولة على قطاع الصَحافة المكتوبة.[9]

و كانت أهم صحف هذه الفترة، من حيث المقروئية هي الصح آفة، الجزائر اليوم، الشروق العربي في بداية مرحلتها و قبل توقفها أو توقيفها عن الصدور، الخبر و هي أول صحيفة عربية خاصة في الجزائر، Liberté ، El Watan، Le Soir d'Algérie.[10]

المرحلة الثالثة: الانفراج المؤقت 1997-1999

أهم ما ميز هذه الفترة هو الاستقرار النَسبي لبعض الصَحف الخاصة بعدما عرفت نوعا من الاضطراب في الصدور لأسباب اقتصادية، تجارية وسياسية ،كما زادت من نسبة انتشارها على حساب صحافة القطاع العام التي عرفت تراجعا ملحوظا لعدم تمكنها من التحرر من توجيهات السَلطة مما أدى إلى فقدان مصداقيتها لدى القراء، وجعلهم يحجمون عن شرائها، إضافة إلى هجرة الأقلام اللامعة إلى القطاع الخاص. كما اختفت الصَحف الحزبية في هذه المرحلة بصدور التعليمة الرئاسية رقم 17 المتعلقة بالإعلام والمؤرخة في 13 نوفمبر 1997، و التي دعا فيها الرئيس ليامين زروال إلى التحضير إلى مشروع قانون جديد للإعلام، لفتح وسائل الإعلام على المجتمع و تحريرها من النفوذ الحزبي، و تحسين قطاع الإشهار.

و منذ بداية سنة 1998 بدأ عدد الصَحف في التراجع وهذا لاشتداد المنافسة ودخول الصَحافة إلى اقتصاد السوق . حيث شهدت هذه السنة اختفاء العديد من العناوين بسبب إفلاسها، وقدر عدد الصَحف في هذه السنة بـ 31 يومية منها ستة صحف عمومية لتمثل الصَحافة الخاصة حصة الأسد في السوق الإعلامية من خلال حجم السحب أومن خلال الكم.

كما شهدت سنة 1999 تجميد مشروع قانون الإعلام الذي كان مقررا للمناقشة في دورة 1998 الخريفية للبرلمان، الذي كان تمهيدا لوضع قانون إعلام جديد يسد كل الثغرات الموجودة في النصوص القانونية السابقة ويرفع احتكار الدولة للوسائل السمعية البصرية.[11]

لكن المشروع أجل بسبب تقليص اليامين زروال لعهدته الرئاسية والانتخابات الرئاسية في أفريل 1999 والتي أفرزت السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية والذي جمد المشروع ليبقى قطاع الإعلام مسيرا بقانون 1990.

وتميزت هذه المرحلة بسيطرة اليوميات على باقي النشريات من ناحية السحب حيث وصل مجموع سحبها إلى 1 مليون و 200 ألف نسخة مع أن عددها 35 نشرية فقط. وتقتسم ستة (6) يوميات الجزء الأكبر من المبيعات بسحب يصل إلى 840000 نسخة يوميا أي ما يعادل % 70 من السوق و بـ 10 صفحات إشهارية يوميا وهذه الجرائد هي على الترتيب: الخبر، Le Matin ,El Watan, Liberté، Le Soir d'Algérie.[12]

المرحلة الرابعة: تقييد الممارسة الإعلامية 2000 إلى يومنا هذا

تميزت هذه الفترة بتغير ملحوظ في الخريطة الإعلامية بعد رئاسيات 1999، حيث شهد قطاع الإعلام وحرية الصَحافة تراجعا لتعود وبقوة المتابعات القضائية للصحفيين وجر مسئولي الصَحف الخاصة أمام المحاكم بتهمة القذف والتشهير.

و يلاحظ أنه في هذه الفترة تعاقب على وزارة الإعلام 06 وزراء، وهو رقم قياسي لم يحدث في حكومات دول العالم، و ظل منصب وزير الإعلام شاغرا لأكثر من سنة في ظل حكومة أحمد أويحي، ليتم الاستنجاد بوزير العدل في حكومة عبد العزيز بلخادم. لتعرف سنة 2001 قانونا جديدا وهو قانون العقوبات والذي جاء نتيجة الضغوط الكثيرة التي مارستها بعض القوى في السَلطة باعتبار أن الصَحافة تعدت حدود "اللياقة" باسم حرية الصَحافة فيما يتعلق بالقذف إزاء بعض الشخصيات و الهيئات الرسمية. ورأت السَلطة أن تصرفات الصَحافة لا تخدم سمعة الجزائر خاصة في تلك الأوقات الحرجة (اتفاق الشراكة مع الأوروبية، صورتها أمام الرأي العام الدولي). أما الأوساط الصَحفية فعلقت بالإجماع على أن هذا القانون "إعلان حرب" على المثقفين والسياسيين و الفنانين و الأحزاب والجمعيات، و أن السَلطة تريد أن تعود بالصَحافة إلى عهد الأحادية والاضطهاد.[13]

ورغم هذه القيود و الضغوط، فقد صدرت عناوين إعلامية في مطلع الألفية الثالثة، وحققت انتشارا سريعا وقويا منها يومية الشروق اليومي التي أسسها كوكبة من شيوخ الصَحافة الجزائرية أمثال عبد الله قطاف وبشير حمادي وسعد بوعقبة ومصطفى هميسي وعمار نعمي، ويومية الفجر التي أسستها السَيدة حدة حزام، وعناوين أخرى...

و رغم استمرار مشكل المطابع بين الصَحافة المستقلة و السَلطة، إلا أنه في سنة 2000 قامت الخبر والوطن بالتفاوض مع مستثمرين أجانب لاقتناء مطبعة خاصة وتم الحصول عليها لكن احتجزت في ميناء الجزائر في ديسمبر من نفس السنة، واستلزم الأمر مفاوضات ماراطونية شاقة مع السلطات العمومية لإخراجها من الميناء نتيجة لتعنت كل من الجمارك الجزائرية ووكالة الترقية ودعم الاستثمار وكذا المفتشية العامة للمالية بالرغم من أن هذه المطبعة كانت ستساهم في التقليل من أزمة الطباعة في الجزائر و التركيز على المطابع العمومية التي أثبتت فشلها وعجزها في التكفل بطباعة الصَحف. وبعد تدخل رئاسة الحكومة في 27 مارس 2001 وبعد ثلاثة أشهر من الحجز في ميناء الجزائر، عرف المشروع النور بانتقال المطبعة إلى مدينة العاشور في 03 ماي 2001 وهذا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصَحافة[14].

ومع مصادقة الشَعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية 2005 دخل الإعلام الجزائري المكتوب مرحلة جديدة، حيث ظهرت عشرات العناوين التي ضاعفت الكم، ونزلت بالكيف إلى أدنى مستوياته، حيث دخل

"أشباه الصَحفيين" الساحة الإعلامية، مستأجرين لكل من يريد أن يبيع ضميره المهني، في غياب تنظيم نقابي للصحافيين، يمكنه الدفاع عنهم، وفي غياب المجلس الأعلى للإعلام، الذي لم يكن ليسمح بهذه المهزلة.

و مع هبوب رياح ما سمي بالربيع العربي سنة 2011، حيث قررت السَلطة القيام بإصلاحات سياسية وتشريعية، فاستخرجت مشروع القانون العضوي للإعلام من إدراجها وتقديمه للمجلس الشَعبي الوطني الذي صادق عليه سنة 2012، ولم يدخل حيز التنفيذ بعد في معظم أحكامه.

الصَحافة المكتوبة و قانون الإعلام العضوي رقم 12-05 لسنة 2012

إن الظروف الأمنية و السَياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي صدر فيه القانون العضوي لـ2012 تختلف كلية عن تلك التي صدر فيها قانون الإعلام لسنة 1990، هذا الأخير الذي تطرقت له الدراسة وعن ظروف ظهوره في ما سبق.

و من جهة أخرى، فان المنطقة المجاورة للجزائر و المنطقة العربية عرفت خلال أواخر 2010 ومع مطلع سنة 2011 ثورات شعبية و تحولات (ما يعرف بالربيع العربي)، و رغم تصريحات السلطات الجزائرية بأن الجزائر بمنأى عن رياح التغيير العربية، و ربما يساندها في ذلك غالبية الشَعب الجزائري الذي عانى من الآثار المدمرة للعشرية السوداء، لكنها ابتداء من النصف الثاني من سنة 2011 و في سنة 2012 أطلقت سلسلة من الإصلاحات ومنها إصدار القانون العضوي للإعلام الصادر في 12 جانفي سنة 2012، والذي كان ينتظر أن يأتي بحرية أكبر في الممارسة الإعلامية مع فتح مجال السمعي البصري للقطاع الخاص.

و قد أحدث قانون الإعلام 2012 هيئة سماها "سلطة ضبط الصَحافة المكتوبة" و حسب المادة 40 فهي "سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي." و هو نفس التعريف الذي حمله قانون الإعلام لعام 1990 في ما كان يسمى آنذاك ب "المجلس الأعلى للإعلام" و الذي تم إلغاؤه سنة 1993.

و تتولى سلطة ضبط الصَحافة المكتوبة وفق ما جاء في القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012، حسب المادة 40 بتشجيع التَعددية الإعلامية، و ضمان نشر و توزيع الإعلام المكتوب عبر كامل التراب الوطني[15] .

كما تعمل هذه السَلطة على تشجيع وتدعيم النشر و البث باللغتين الوطنيتين بكل الوسائل الملائمة وعلى شفافية القواعد الاقتصادية في سير المؤسسات الناشرة. ومن بين المهام التي تقع على عاتق هذه الهيئة السهر من خلال قراراتها على تجنب تمركز العناوين و الأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي لمالك واحد و تحديد القواعد والسهر على التوزيع العادل للإعلانات و المساعدات التي تمنحها الدولة لأجهزة الإعلام و كذا احترام المقاييس في مجال الإشهار التجاري و مراقبة هدفه ومضمونه .

من جهة أخرى تنص المادة 42 على أنه في حالة الإخلال بدفاتر الشروط و الالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون العضوي فإن سلطة الضبط ترسل ملاحظاتها وتوصياتها العلنية كما تحدد شروط و آجال التكفل بها.

وتتشكل سلطة ضبط الصَحافة المكتوبة حسب المادة 50 من أربعة عشر (14) عضوا يعينون بمرسوم رئاسي ثلاثة منهم يعينهم رئيس الجمهورية و من بينهم رئيس سلطة الضبط و عضوين غير برلمانيين

يعينهما رئيس المجلس الشَعبي الوطني وعضوين آخرين غير برلمانيين يعينهما رئيس مجلس الأمة إلى جانب سبعة (7) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصَحفيين المحترفين الذين يثبتون 15 سنة على الأقل من الخبرة في المهنة. وتقضي المادة 51 أن مدة عضوية أعضاء هذه السَلطة ست (6) سنوات[16].

و تجدر الإشارة أنه منذ صدور قانون الإعلام في جانفي 2012، أي بعد مرور ما يقارب الست سنوات من إصداره، لازالت سلطة ضبط الصَحافة المكتوبة لم تباشر عملها.

وقد رفض الصَحفيون الجزائريون قانون الإعلام 2012 منذ مناقشته و مصادقة البرلمان عليه في نفس السنة؛ كما طرح القانون جدلا كبيرا بين الإعلاميين والنواب، حيث عارضه أغلب الصَحفيين معارضة شديدة، بالرغم من بعض الايجابيات التي أتى بها[17] كإلغاء عقوبة السجن، مع إبقائه على الغرامة المالية حسب المادة 116 في حال ارتكاب الصَحفي لمخالفات، وتتراوح قيمة الغرامة ما بين 100 و300 ألف دينار جزائري.

ولا يسمح القانون، حسب المادة 84 بالوصول إلى مصدر المعلومة عندما يتعلق الأمر بسر الدفاع الوطني وأمن الدولة، أو يمس بما سمي بالسياسة الخارجية للدولة أو المصالح الاقتصادية الإستراتيجية، أو بسر البحث والتحقيق القضائي[18] وغيرها من الحالات التي لم يوضح القانون المقصود منها، مما يجعل الصَحفي يمارس "الرقابة الذاتية المفرطة" على كتاباته.

الصَحافة المكتوبة منذ صدور قانون الإعلام العضوي لسنة 2012 إلى يومنا هذا

استمر وضع الصَحافة الجزائرية عموما بعد صدور هذا القانون على حاله، مع تسجيل اختفاء بعض الصَحف المستقلة (المعارضة) و منها "جريدتي" و"مون جورنال" التين لوحق مالكهما قضائيا في 2013، بتهمة "المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي" بسبب مقال حول صحة الرئيس بوتفليقة، بالإضافة إلى توقف يومية "الفجر" و جرائد أخرى سنة 2014 لعدم استيفاء استحقاقات حيال شركة الطباعة للجزائر العاصمة، وهي مطبعة عمومية قد يتسبب "منطقها التجاري" إذا ما استمر على حاله، في توقف إصدار نحو عشرين صحيفة أخرى تلقت إشعارات تدعوها إلى اعتماد جدولة زمنية لتسديد ديونها... و منه تثار الكثير من الأسئلة حول العلاقة بين الصعوبات الاقتصادية لقطاع الإعلام المكتوب في الجزائر و الطبيعة القانونية أو السَياسة للتدابير التي تستهدف المؤسسات الصَحفية[19].

و نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على البلاد فقد دخلت الصحافة المكتوبة في الجزائر مرحلة صعبة منذ فترة بسبب تراجع المبيعات وشح مصادر الإعلانات الحكومية والخاصة على حد سواء، وزاد الوضع سوءا دخول الصحافة الإلكترونية على الخط بفعل اتساع دائرة مستخدمي شبكة الإنترنت، مثلما تسببت الفضائيات المحلية الخاصة في استقطاب المزيد من الباحثين عن الخبر وقت حدوثه.

وتشير إحصائيات نشرها مكتب الاعتماد والتوزيع المتخصص في نشر إحصائيات العديد من وسائل الإعلام العالمية، إلى تراجع كبير في طبع عدد من الصحف الجزائرية الواسعة الانتشار منذ سنة 2014، بسبب

انخفاض مبيعات نسخها الورقية. و كنموذج للأزمة فقد مست الأزمة صحيفة الخبر التي تأسست عام 1990 حيث تقلصت مداخيلها من الإعلانات وتراجعت مبيعاتها فاضطرت إلى رفع سعر نسختها اليومية، خصوصا أنها لا تستفيد منذ 1998 من الإعلانات الحكومية، قبل أن تعود إليها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2016.[20]

لقد أصبحت الساحة الإعلامية الجزائرية ثرية من حيث الكم حيث أصبحنا نملك عناوين متعددة إضافة إلى قنوات تلفزيونية عديدة، لكن الصحافة الجزائرية أمام منعرج حاسم و أمام منافسة شرسة محليا ودوليا، فنقل المعلومة التي هي في صلب العمل الصحفي لم تبقى حكرا على الصحفي المحترف و إنما وبفضل المنتديات الاجتماعية، الكل له إمكانية نقل ونشر المعلومة.

إن وفرة المعلومة في عصرنا الحالي يتطلب مهارة ووقتا زمنيا هائلا لمعالجتها ودراستها، فأمام هذا الواقع الجديد ينتظر من الصحافة أن تبذل جهدا جبارا في تقديم مضمون ذو نوعية للحفاظ على جمهورها، فرهان الصحافة الجزائرية هو الانتقال إلى الاحترافية والتفتح على تخصصات جديدة.

الجانب الآخر من الواقع الجديد للصحافة في الجزائر، هو استحواذ أصحاب المال أو الرأسمال على عناوين صحفية، ما سيفرض على الصحافيين إلزامية النتائج وتقييد حريتهم بما يخدم مصالح اقتصادية وتجارية معينة. وهنا يتعين على الصحافيين الاتحاد والتكتل في منظمات ونقابات كي يحموا أنفسهم ويحموا حرية التعبير.

و بشأن القوانين، فإن المشكل في الجزائر لا يكمن في صياغة القوانين وإنما في التطبيق والتجسيد الفعلي لهذه القوانين.[21]

خـــاتمـــة

رغم أن عدد الصَحف المطبوعة و الخاصة قد تضاعف في الجزائر، ورغم أن بعضها يقدم خطابا إعلاميا احترافيا نسبيا، غير أن أغلبيتها بقيت بعيدة عن تطلعات الجماهير وجاءت في معظمها متشابهة، دون هوية تعتمد في مادتها على وكالات الأنباء، مفتقرة بذلك للدراسات والتحاليل والرسالة الجادة. و في مسار الصَحافة الجزائرية الخاصة ، وقعت الكثير من الأخطاء و الانحرافات كدخولها طرفا في بعض الصراعات ما بين رجال السَياسة والمال، و التسيير المالي المشبوه للبعض منها، وغموض خطها الافتتاحي، وكيفية الحصول على الإشهار العمومي مقارنة مع حجمها في السوق الإعلامي، إضافة إلى مهاجمة السَلطة باستمرار و أحيانا بدون مبرر. كما يلاحظ غياب المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة وكذا مبدأ الخدمة العمومية لدى كثير من الصَحف المستقلة، حيث أصبح يطغى على المهنة الطابع التجاري، و يعود ذلك إلى سيطرة رأس المال وغياب ثقافة إعلامية أو ثقافة أصلا لدى صحفيي و مسيري الصَحيفة؛ كل هذه الانحرافات أفقدت أغلب الصَحف الخاصة احترامها و هيبتها.

إن مشكلة حرية الإعلام في الجزائر لا تكمن في قانون الإعلام رغم سلبياته و ما يشوبه من غموض في بعض مواده و لكن القضية تتعلق بالإرادة السَياسية المتمثلة في السلطات التي تمارس الضغوطات والرقابة بشكل مباشر و غير مباشر. و يكمن تحسين أداء الصَحافة الخاصة و استرجاع أهميتها وهيبتها، في المزيد

من الحرية وخصوصا توضيح نصوص القانون، و تمكينها من المعلومة وعلى الصَحفي أن يلتزم بأخلاقيات المهنة ويخلص في الاهتمام بالقضايا التنموية الحقيقية التي تهم المواطن وفي نقل الحقيقة و إشباع اهتمامات الأجيال الجديدة ومواكبة تطورات العصر خاصة في ظل التحديات الراهنة والتطورات التكنولوجية المتلاحقة، وازدهار الصَحافة الالكترونية التي أصبحت منافسا حقيقيا للصحافة المكتوبة.

و لكي تسترجع الصحافة الجزائرية هيبتها وتكسب احترام الجمهور وتقوم بدورها كإعلام تنموي، عليها أن تبتعد عن التقليد الرتيب في معالجتها لقضايا المجتمع، المتمثل في الاقتصار على الأسلوب الخبري، وأن تهتم باستخدام جميع الأشكال الصحفية، حتى تتحول من إعلام ناقل للأخبار، إلى إعلام نقل المعلومات وتحليلها وشرحها وتفسيرها، وأن تقوم بدور الموجه للسلوكيات والقيم الاجتماعية والاقتصادية الجيدة والإيجابية للإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة.

إن مستقبل الصحافة في الجزائر مرهون بتوجهات تؤسس لدور إعلامي منشود، يعتمد على المعالجة الصحفية الموضوعية والتحليلية والاستشرافية، التي تقوم على الدقة في التشخيص والوضوح والواقعية والتوسع في الآفاق الفكرية.

الهوامش

[1] جمال العيفة، **وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي بالجزائر، قوانين جديدة و ممارسات قديمة**، ملتقى دولي، الديمقراطية الصاعدة: عوامل التغير و ضرورة الإصلاح، جامعة ورقلة، 23–24 نوفمبر 2005.

[2] فضيل دليو، **الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة و الاغتراب**، ج1، البصيرة، دورية تصدر عن مركز البحوث و الدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد 5، السداسي الأول، مارس 2000، ص47–49.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشَعبية، **قانون رقم 90–07 في 08 رمضان 1410 الموافق 03 افريل 1990 يتعلق بالإعلام**، الجريدة الرسمية ، السنة 1990، العدد 14.

[4] إسماعيل معراف قالية، **الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر،1999، ص57.

[5] محمد قيراط، **حرية الصَحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق–المجلد 19، العدد 3+4، 2003، ص ص 126– 138.

[6] محمد قيراط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126– 138.

[7] جمال العيفة، **مرجع سبق ذكره**.

[8] محمد قيراط، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 126– 138.

9 Brahim Brahimi, Le pouvoir, la presse et les intellectuelles en Algérie, L'Harmattan, Paris, p109.

[10] فضيل دليو، **مرجع سبق ذكره**، العدد 5، السداسي الأول، مارس 2000، ص ص59.

[11] طاهر مزدك، **الصَحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر بين الحرية و المسؤولية**، رسالة ماجستير علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص ص86–89.

[12] طاهر مزدك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86–89.

13 Alger correspondance, "La presse algérienne indépendante fait de la résistance", Le Monde du 22 mai 2001.

[14] طاهر مزدك، **مرجع سبق ذكره**، 2012/2011، ص102،101.

[15]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **قانون عضوي رقم 12–05 في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام**، الجريدة الرسمية ، السنة 2012، العدد 02.

[16] قانون الإعلام 2012، **مرجع سبق ذكره**.

[17] **أرشيف الصَحافة الجزائرية الخاصة** لسنوات 2012، 2013، 2014.

[18] قانون الإعلام 2012، **مرجع سبق ذكره**.

[19] أرشيف الصَحافة الجزائرية الخاصة "**الشروق**" و "**الخبر**" لسنة 2013، 2014، 2015.

[20] عبد الحميد بن محمد، **الأزمة الاقتصادية تهدد الصحافة الورقية بالجزائر**، موقع الجزيرة، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/1/15/

[21] عزيز طواهر، **في اليوم العالمي لحرية التعبير، الصحافة في الجزائر برهانات وتحديات جديدة**، صوت الاحرار، 03 ماي 2016.